الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الأول

جلسة رقم (٨)
الثلاثاء (٢٠٢٣/٢/٢١) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٧٢) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (٢:٢٢) ظهراً.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثامنة، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الثانية، الفصل التشريعي الأول. خيرُ ما نفتتحُ بهِ الجلسة تلاوة آياتٍ من القرآن الكريم.

– السيد همام عدنان(موظف):–

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

نقطة نظام النائب (شعلان الكريم).

– النائب شعلان عبد الجبار علي الكريم (نقطة نظام):–

إشارة إلى المادة (٥٠) من الدستور العراقي، وحقيقةً في ما يخص الحادثة الأخيرة التي جرت في محافظة ديالى قضاء (الخالص) وأنَ هذهِ الحوادث بايناً تتكرر وباستمرار ودونَ ردع من الأجهزة الأمنية والحكومة المحلية في محافظة ديالى وكذلكَ الحكومة المركزية في بغداد، ما تشهدوهُ (ديالى) سيادة الرئيس والإخوة أعضاء مجلس النواب من انتهاك لحقوق الإنسان وإراقةً للدماء وتهجيرٍ متعمد بتعسف وبظلمٍ كبير لأبناء محافظة ديالى، ما نريدهُ نحنُ كممثلوا عن هذهِ المحافظات المحررة وما نطلبهُ من السيد رئيس الوزراء اعتبارهُ القائد العام للقوات المسلحة، ومن السادة الوزراء الأمنيين القيادات الأمنية وكذلك قيادة تحالف إرادة الدولة بأن يضعوا حداً لهذهِ الإنتهاكات التي تحدثُ مراراً وتكراراً في هذهِ المحافظة، يجب إعادة النظر من قِبل الحكومة المركزية في بغداد وعلى رأسها السيد رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة إعادة النظر في ما يخص المناصب الأمنية والأجهزة الاستخباراتية في هذهِ المحافظة التي لا شغلَ لها ولا شاغل سوى غض النظر عن ما تقوم به هذهِ المليشيات والعصابات المنفلتة، وهذا السلاح المنفلت الذي يريق دماء

أبناء الشعب العراقي، وقفنا مراراً وتكراراً وطالبنا مراراً وتكراراً في ما يخص موضوع وضع ديالى، وأن وضع ديالى سينفجر ولا يحتمل، هناكَ وعود ولكن هذهِ الوعود.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب واضحة الرسالة.

السيدات السادة النواب، الحوادث التي تحدث في محافظة ديالى هي تضرب أمن الدولة بشكل عام والتي تحدث في مناطق أُخرى، حرصنا وحرص مجلس النواب بكل قواه السياسية على أن لا تعود هذه الحالات إلى أي مدينة من مدن العراق بما فيها محافظة ديالى، يجب أن يكون هناكَ دور واضح للقوات الأمنية بفضل القانون ومعاقبة المسيء أيً كان وأيً كان انتمائه، أطلب من لجنة الأمن والدفاع المضي بالإجراءات التحقيقية حسب النظام الداخلي، هذهِ الحالة تنطبق مع النظام الداخلي مع اختصاصات عمل لجنة الأمن والدفاع والتحقيق في حالة الإنفجار الذي حصل في منطقة (الطارمية) أيضاً، في محافظة (ديالى, الطارمية) تنتقلون إلى كِلا المكانين وتذهب اللجنة النيابية تمارس دورها بشكل واضح هناك وأيضاً تستضيفون وزير الدفاع، وزير الداخلية، والقادة الأمنيين سواء كان في ديالى أو في هذهِ المنطقة، جرى حديث اليوم صباحاً مع السيد رئيس مجلس الوزراء باشر في إجراءات الإستضافة وإجراءات الزيارة الميدانية وإحقاق الحق، نحتاج إلى فرض القانون في هذهِ المناطق ونحتاج إلى إنصاف العوائل وإنصاف الشهداء وإيقاف أي تدهور للوضع الأمني (ديالى) عانت كثيراً، أطلب من السيدات والسادة أعضاء المجلس الوقوف لقراءة سورة الفاتحة على أرواح الشهداء الذين سقطوا في هذهِ المنطقة.

فقط للتأكيد، للسيدات السادة النواب خلال اتصالاتي أيضاً في ما يتعلق في هذا الأمر أكدَ السيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة، أنَ تم إلقاء القبض على أربعة من المشتركين في هذهِ الجريمة والإجراءات التحقيقية لا زالت قائمة وملاحقة المتورطين في هذا الفعل

- النائب عباس شعيل عوده الزاملي:-

الرحمة والخلود لشهداء العراق والشفاء العاجل للجرحى، يؤسفنا كثيراً ما يحصل وخصوصاً في الأيام الأخيرة من حوادث قسم منها إرهابية وقسم أخر لا نستطيع أن نسميه حادث إرهابي، ما حصلَ في (الطارمية)من حادث وذهبَ ضحيته شهداء من أبطالنا من قوات الجيش وجرحى وإلى الأن الملازم الأول (ليث الخيكاني) يرقد في المستشفى، كل الذي يحصل والذي حصل في الفترة السابقة بعد حرب التحرير كل مكونات الشعب العراقي كل الأجهزة الأمنية بكل عنوانيها هي تحارب الإرهاب وتود القضاء على كل خارج عن القانون لما يحصل من خروقات أمنية، بودي أن أوضح قضيتين بشكل سريع سيادة الرئيس، حادثة (ديالى) حادثة ال (بوبالي) أنا حضرت في الحادثة، الأولى بعد أن حصل إعتداء إرهابي على قرية (ال بوبالي) قبل أكثر من شهرين وهذا الحادث الإرهابي في وقته تم إدانته من الجميع وبالتأكيد هذهِ الإدانة ذهبت باتجاه تحقيق وكان هناك دعاوى، أعتقد الدعاوى إلى الأن إجراءاتها ماضية لكن كأعضاء مجلس نواب كقوى سياسية كحركات اجتماعية لا نريد أن نذهب باتجاه تأجيج الموضوع الطائفي والعودة للمربع الأول، كلنا ضد من يسفك الدماء كلنا مع تفعيل القانون مع دعم الأجهزة الأمنية مع القضاء على الإرهاب مع محاربة الإرهاب ولكن لنكن منبراً من داخل مجلس النواب للدفاع عن العراق بشكل عام للدفاع عن كل مكونات الشعب العراقي، لا نحتاج إلى زيادة ما موجود من تأزم على واقع الأرض من خلال إعلامنا من خلال التصريحات الإعلامية أو داخل مجلس النواب.

- النائب مثنى عبد الصمد محمد السامرائي:-

الحقيقة تذكرت حضرتك عندما تكلمت مع السيد القائد العام للقوات المسلحة حول الموضوع، تكرار هذهِ الحوادث مؤشر خطير في محافظة ديالى، ناس عزل لا يملكون سلاح لا يملكون أي شيء سوى العمل في أرضهم يتم قتلهم في هذهِ الطريقة ونساء، أعتقد تتكرر هذه العمليات أكثر من مرة يحتاج إجراء فعلي على الأرض بدون تمديدات والبيانات من قِبلنا من قِبل الأخرين، يحتاج شيء عملي يكون على الأرض في محافظة ديالى يحافظ على أرواح الناس البسطاء المساكين الذين يتعرضون لقتل دون سبب مبرر، نحن مع وجود سلطة الدولة والحفاظ على مقدرات الناس وممتلكاتهم وانطلاق دعم الحكومة في إتلاف إدارة الدولة مبني على أُسس الإتفاق، لذلك ندعوا الإلتزام بهذهِ الأسس والمعايير التي

التزمنا بها جميعاً للحفاظ على هذا الإتفاق الذي بدأت به العملية السياسية في هذهِ المرحلة حتى نستطيع أن نحافظ على أرواح مواطنينا وناسنا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات السادة النواب، أيضاً جرت اتصالات القادة الأمنيين في المحافظة ورئيس اللجنة الأمنية السيد المحافظ ومسؤولين القاطع الأمني في هذهِ المنطقة، واكدوا على خلو هذهِ المنطقة من السلاح بتاتاً، يحتاج إلى ان يتم متابعة مثل هذه الحالات، ذكر السيد رئيس لجنة الأمن والدفاع أنَ هناكَ جهود لمعالجة هذهِ الحالات وأيضاً يتم إجراء فرض القانون على أيٍ من يخالف القانون لا يمكن لأي شخص ان يكون هو بديل عن القانون، الدولة هي المعنية عن تطبيق القانون الأجهزة الأمنية هي المسؤولة عن انفاذ القانون، يجب أن يكون صوت مجلس النواب واحد في الحد من هذهِ التجاوزات والتعدي على هيبة الدولة وحرمة الدم العراقي.

- النائب علي حسن عبد الهادي الساعدي:-

بخصوص حادثة يوم أمس في محافظة (ديالى) وقبلها في منطقة (الطارمية) هناكَ حادث شرطوي يفرق عن الحادث الإرهابي، مثل ما تفضل السيد رئيس اللجنة لكن نحن يجب ان يكون لدينا دعم لقواتنا الأمنية وقواتنا العسكرية بخصوص موقف سياسي، سوف تسأل كيف موقف سياسي، اليوم نحمل رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة بخصوص هذهِ الخروقات، بنفسنا إذا تم نقل ملازم يتصل عليه كذا كتله تتوسط له كن على ثقة، كل قائد اليوم قائد عمليات قائد شرطة ملتزمته إحدى الأحزاب لا يتحرك من مكانه، أنا إبن المؤسسة هذه سيادة الرئيس مضى عشرون سنة القادة نفسهم، عشرون اسم نفسهم يدورون حول رأسي، ألا يوجد غيرهم اليس لدينا ضباط ركن، أو قادة أمنيين؟ كلهم نفس المكان لا يتم نقل هؤلاء العشرون اسم وأنا مستعد اضعهم لك بإسم واعطيهم لك نفس الإسم، اليوم عشرون اسم يتداور من قائد فرقة يعود معاون رئيس اركان الجيش، من معاون رئيس أركان الجيش يعود إلى الداخلية، ومن الداخلية يعود إلى الدفاع حتى من مؤسسة إلى مؤسسة يتم نقله في حال يبقى موجود هذا القائد الأمني، بالعكس نحن يحتاج أن ندعمهم، حتى نحد موضوع السياسي عن المؤسسة الأمنية.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

منذُ أن تسلمنا رئاسة لجنة (الزراعة والمياه والأهوار) البرلمانية قدمت الينا الكثير من المشاكل بما يتعلق في دعم الفلاحين والمزارعين، ومن هذه المشاكل خاصة في قطاع الدواجن (البياض واللاحم) اليوم لدينا بعد القرار الشجاع لمجلس النواب ٤١في ٢٠١٩ لدعم مربي الثروة الحيوانية افتتحت مشاريع أكثر من (٥٠٠) مشروع في عموم المحافظات العراقية عدا إقليم كردستان، و(٧٠٠) مشروع الى أيضاً الدواجن (اللاحم) لعموم المحافظات العراقية عدا إقليم كردستان، وهذا الدعم ساهم في توفير وتشغيل الأيادي العاملة بما لا يقل عن مليون مواطن وكما تشاهدون والكل يطالب في تشغيل الأيدي العاملة، سيادة الرئيس أعددنا في لجنة الزراعة والمياه والأهوار إلى قرار برلماني نطالب فيه التصويت للمضي بتوجيه الحكومة بدعم الفلاحين وأيضاً دعم القطاع الخاص.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قدمهُ لنا وسيتم ذلك.

***الفقرة أولاً: القراءة الأولى لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.**

- النائب وصفي عاصي حسين العبيدي:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

استمروا لجنة العلاقات الخارجية للمضي في الفقرة ثانياً.

***الفقرة ثانياً: القراءة الأولى لمشروع إنضمام جمهورية العراق إلى بروتوكول عام ١٩٩٧التعديل الإتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣في صيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٨ المتعلق بها.**

- النائب حيدر السلامي:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع إنضمام جمهورية العراق إلى بروتوكول عام ١٩٧٧التعديل الإتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣في صيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٨ المتعلق بها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات السادة النواب، بناءً على طلب اللجنة الذي وردنا لاحقاً بعد اعداد جدول أعمال الجلسة ترتئي اللجنة إرجاء النظر في القراءة الأولى لمشروع قانون إنضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الحفاظ على الطيور المهاجرة الأفريقية الأورو أسيوية إلى تدقيقه والنظر به في وقت لاحق.

*** الفقرة رابعاً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الإقتصادي التجاري والعلمي والفني بين حكومة جمهورية العراق وحكومة هنغاريا.**

- النائبة ديلان غفور صالح زنكنه:-

تقرأ تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الإقتصادي التجاري والعلمي والفني بين حكومة جمهورية العراق وحكومة هنكاريا.

- النائب عباس حسين صالح الجبوري:-

يُكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الإقتصادي التجاري والعلمي والفني بين حكومة جمهورية العراق وحكومة هنغاريا.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

يُكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الإقتصادي التجاري والعلمي والفني بين حكومة جمهورية العراق وحكومة هنغاريا.

- النائبة إنسجام عبد الزهرة جواد الغراوي:-

تُكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الإقتصادي التجاري والعلمي والفني بين حكومة جمهورية العراق وحكومة هنغاريا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اشكر جهود اللجنة على هذا الإيضاح من خلال تقرير اللجنة الذي قدمتهُ اللجنة، باب النقاش مداخلة واحدة السيد (عادل الركابي).

- السيد عادل حاشوش جابر الركابي:-

أنا لدي فقط استفسار.

أولاً دققت أوليات الإتفاقية هناكَ (١٤) وزارة معنية في هذهِ الإتفاقية أنا فقط أسأل هل من المعقول أنَ (١٤) وزارة في دولة تتفق مع دولة واحدة، طبعاً (١٤) وزارة اهتماماتها مختلفة سيادة الرئيس واللجنة الموقرة، يعني موضوع غير منطقي أنَ (١٤) وزارة توقع مع دولة وهي مختلف الإهتمامات.

ثانياً: تحرير الإتفاقية منذُ عام ٢٠١٦ يعني الشهر الثالث ٢٠١٦ تغيرت حكومات في البلدين تغيرت رؤى في البلدين، هل لا زالت الحاجة قائمة للإنضمام إلى هذهِ الإتفاقية أو توقيعها أو المضي في تشريعها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ممكن أجاويك.

تمت الموافقة على مشروع القانون بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٠٢) في ٢٠٢١/٦/١٧.

- السيد عادل حاشوش جابر الركابي:-

واضح سيادة الرئيس، لكن أنا أسأل الأن نحنُ وصلنا إلى التشريع كقانون، سبع سنوات يفترض لا نمضي مباشرةً، نرى الحكومة الهنغارية هل لا زالت مصرة على هذهِ الإتفاقية، الحكومة العراقية الحالية تريد هذهِ الإتفاقية (١٤) وزارة معنية بهذا الموضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تمَ إرسال مشاريع القوانين إلى الحكومة الحالية، وطلب منهم ما هي المشاريع التي تؤكدوا عليها وما هي المشاريع التي تسحبوها، سحبوا ثمانية مشاريع من مجمل (٧٠) مشروع قانون لدى المجلس من ضمنها هذا القانون، لم تطلب الحكومة سحب هذا المشروع.

- السيد عادل حاشوش جابر الركابي:-

حقيقةً سيادة الرئيس لدينا الكثير من هذهِ القوانين مضى عليها سنوات طويلة، يُفترض أن تكون قائمة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

القائمة أرسلناها إلى الحكومة، والحكومة قالت لدي هذهِ القوانين (٨) وأعتقد أتت إلينا (٥) أثنين في واحد ثمانية قوانين طلبت الحكومة سحبها والمضي في الإجراءات التشريعية في القوانين الباقية.

*** الفقرة خامساً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروعي قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الأمان النووي والإتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.**

- النائب ياسر هاشم علي الحسيني (نقطة نظام) :-

المادة (٩٦) رابعاً: دراسة وإبداء الرأي في المشروعات والقوانين والمعاهدات الإتفاقيات الدولية واقتراح القوانين المتعلقة في الإقتصاد والصناعة وزيادة الواردات أو الإنفاقات أو إنقاصها أو المسائل التي يقررها المجلس وإحالتها إليها وفقاً لإحكام هذا النظام وتقديم توصيات بشأنها، سيادة الرئيس للمرة الثانية نسجل إعتراضنا على المضي في القوانين الإقتصادية وخلوها من مساهمة ومشاركة لجنة الإقتصاد والصناعة والتجارة التي هي معنية في هذا الأمر.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

القراءة الثانية للسيد النائب.

- النائب ياسر هاشم علي الحسيني:-

قدمنا اعتراضنا في القراءة الأولى.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

اعترضكم صحيح لكن هذهِ مناقشة، بالتالي لا زالت الفرصة نحنا في التصويت، لا زالت هناك فرصة أن تنتبه لجنتكم الكريمة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نقطة النظام صحيحة ولجنة العلاقات الخارجية بعد القراءة الثانية يتم التواصل مع اللجان ذات العلاقة، وحسب الإختصاص القطاعي لإبداء الرأي في ما يتعلق في الإتفاقيات التي تنوي اللجنة المضي في إجراءاتها التشريعية بدون مناقشة.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

الإحالة تتم من الرئاسة إلى اللجان جميعاً، اللجان المعنية في القانون هذا القانون تمَ إحالتهُ إليكم أصلاً موجود في إرشيف اللجنة، المفروض أنتم أيضاً تبحثون في القانون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كلا تُشطب هذهِ المداخلة.

لجنة العلاقات الخارجية، الإتفاقيات من صلاحيات لجنة العلاقات الخارجية هي اللجنة الرئيسية المعنية في المضي بالإتفاقيات، اللجان القطاعية الأخرى هي لجان ثانوية مساندة تُبدي رأيها للجنة العلاقات الخارجية في ما يتعلق باختصاص الإتفاقية المعنية، كلا اللجان الرئيسية المعنية تطلب رأي اللجان المساندة.

- النائبة رقية رحيم محسن النوري:-

وقعَ العراق إتفاقية شاملة مع (هنغاريا) منذُ عام ٢٠٢١ التي سبق وأن دعا العراق بإبرامها عام ٢٠١٧وحسب ملاحظاتنا حولَ الإتفاقية يجب أن نركز على حجم التبادل التجاري بين الدولتين والذي وصلَ في عام ٢٠٢١ إلى (٤٥) مليون دولار، كما نتمنى أن تتطور هذهِ العلاقة ليتم عقد مؤتمر موسع بين رجال أعمال الدولتين ودراسة الفرص الإستثمارية، لأننا يجب أن نركز على مشاريع الإستثمار لحاجة البلد إليها، كما نطالب بأن تتعامل الدول التي يعقد العراق أي إتفاقية معها أن تتعامل بمرونة وتذليل أي عقبات أمام المواطن العراقي من قبيل الإحترام المتبادل وتسهيل منح الفيزا عند وصول التجار أو رجال الأعمال أو المواطن العراقي، كما نشدد على وجوب فتح مركز دولي للتجارة العراقية في (هنغاريا) والذي من شأنه وحسب خبراء تنظيم العمل التجاري بشكل كبير، وهذا الأمر ينطبق على جميع الدول التي تهتم بشأن الإقتصاد العراقي، كما أنَ هذهِ ستقلل من الحلقات الروتينية والفاسدة الذي أدى إلى عدم الثقة حيثُ يكون التعامل مباشر من خلال تلك المراكز، وأيضاً التركيز على الإستفادة من (هنغاريا) في الجانب الإقتصادي والاستثماري والزراعي، وتضمين المصلحة الوطنية والسيادية في هذهِ الإتفاقية، ويجب التركيز على التعاون الزراعي مع (هنغاريا) لا سيما أنَ القطاع الزراعي، القطاع الزراعي الهنغاري من اسرع القطاعات نمو في القطاع الزراعي في أوربا هذا الموضوع جداً مهم، وبما أنها تشتهر أيضاً في زراعة (بنجر السكر) نتمنى تفعيل تطوير معامل العراق الخاصة بالسكر ومنها معمل السكر في (ميسان) وغيرها من المعامل، كما أنَ التعاون يجب أن يكون حول مجال صناعة السيارات، مجال صناعة السيارات ومنها سيارات (المرسيديس، جنرال موتورز، سوزوكي، أوبل) والتي عُرفت هنغاريا في صناعتها، للأسف الفترة التي بعد سقوط النظام اعراق أصبح سوق مفتوحة وسوق مشتركة لبعض الدول وخصوصاً دول الإقليم ودول الجوار بدون أت يصدر العراق كيلو غرام واحد من منتجاته لهذهِ الدول، لا تركيا ولا السعودية ولا الكويت ولا إيران ولا قطر ولا بريطانيا ولا فرنسا ولا الصين ولا روسيا، لأصلاً وكأنما نحن بلد استهلاكي كأنما نحنُ بلد استهلاكي، أما سبحانهُ وتعالى خلقنا سوق لهذهِ الدول تفرغ منتجاتها بأي شكل من الأشكال، هي تخل للعراق صالحة للاستهلاك غير صالحة لا نعرف، علينا أن نحاول الخروج من هذا المنطق أن يبقى العراق سوق مفتوحة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

*** الفقرة خامساً: * الفقرة خامساً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروعي قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الأمان النووي والإتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.**

- النائبة ديلان غفور صالح زنكنة:-

تقرأ تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروعي قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الأمان النووي والإتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.

- النائب عباس حسين صالح الجبوري:-

يُكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروعي قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الأمان النووي والإتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.

- النائب حيدر السلامي:-

يُكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروعي قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الأمان النووي والإتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

يُكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروعي قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الأمان النووي والإتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.

- النائب عادل حاشوش الركابي:-

انا قرأت الأتفاقيتين وقرأت أمان المنشئات النووية ووضع اطار تشريعي ورقابي لضمان امن المنشئات من تعرض العاملين والجمهور للاشعاع ووضع خطط داخل الموقع وخارجه امام تصرف الوقود المستهلك الذي ينجم عن تشغيل المفاعلات النووية وكأنما العراق دولة نووية فيه المنشئات بعرض البلد وطوله، كان يفترض بلجنة العلاقات الخارجية وكذلك لجنة الصحة والبيئة أن تنتبه الى موضوع الأمراض الخبيثة التي تفتك بأبناء بلدنا في الوسط والجنوب والتلوث الذي بلغ مستوى ليس له مثيل يفتك في الاطفال والشباب والشيوخ بسبب استعمال اليورانيوم المنضب والذي اصبحت الحروب المتكررة وبالخصوص الجنوب الناصرية والبصرة، واذا تطلبون احصائيات من وزارة الصحة سوف تشاهدون اعداد مهولة من الاصابات بفعل التلوث بالاشعاعات النووية من كثرة الحروب افضل مما ننشغل بأمور ليس لنا طرف فيها وحتى الوزارات بينت رأيها باننا لسنا طرف وليس دولة نووية لكن نحن تعرضنا لضربات باليوارنيوم ولازال الشعب يعاني من هذا الموضوع، نتمنى ان تقوم اللجنتين بدورهم الكامل والتأكد من القدر الهائل من الاصابات في مناطق معينة في المحافظات الجنوبية وهو ضرر عام للشعب كله، نتمنى ان يكون التركيز على هذا الموضوع بالتعاون مع المنظمات الدولية لأن الوضع لا يطاق ومسكوت عنه اعلامياً مع الأسف.

- النائب مثنى امين نادر حسين:-

زميلي يقول ان العراق ليس دولة نووية والسلامة النووية ليس لها علاقة بأن تكون دولة نووية أم لا وما ذكرته جنابك من استخدام اليورانيوم في الحرب هو دليل على انه الأمان النووي ليس له علاقة بأن تكون دولة نووية أم لا هذه قضية تتعلق بخلق اجماع والعراق يدعم اجماع دولي لمحاربة مخاطر السلاح النووي على مستوى العالم والتي نحن ايضا في العراق دفعنا الضريبة من خلال ما تفضلتم به، الأمر الآخر هو خلق فرصة للعراق بان تكون الطرق امامه مفتوحة لأي استخدامات للطاقة النووية السلمية وانضمامه لهذه الاتفاقية سيفتح الباب امامه لهذا الموضوع.

- النائب محمد البلداوي:-

نحن ندعم ونؤيد الانظام الى هذه الاتفاقية لما فيها من ايجابيات واليوم هناك مخاطر السلاح النووي ومازالت اثاره واضحة في العراق نتيجة الضربة التي وجهها الكيان الصهيوني الى مفاعل تموز في منطقة التويثة وما لحقها من آثار وأضرار كبيرة ناجمة في هذه المنطقة والتلوث فيها مستمر بالرغم من المعالجات التي اتخذتها الحكومة العراقية وكذلك المتعاقبة إلا أن الآثار الناجمة عن هذه الضربة ما زالت مستمرة ومع هذا التأييد نحن نبحث عن حلول واقعية وحقيقية مع المنظمة الدولية من اجل معالجة هذه الأضرار مع اعمال الطمر بشكل نظامي يؤمن حماية العراق من الاشعاع ومخاطره.

ليس فقط الآثار النووية بل هناك آثار الإشعاع الذي استخدمته قوات الأحتلال الأمريكي في الفلوجة ومدينة الصدر والناصرية وفي باقي المناطق التي دخلت إليها هذه القوات وكذلك أيضاً في الحكومة السابقة حكومة السيد الكاظمي كان هناك موضوع ومعاهدات واتفاقيات عقدت من اجل انشاء مفاعلات نووية ولا يخفى على الأخوة المتخصصين في هذا المجال أن العراق يمتلك ستة مسرعات نووية موجودة يمكن استثمارها بشكل أو آخر من اجل الطاقة النظيفة ومن اجل العلاجات الكيمياوية وكذلك توليد الطاقة الكهربائية وغيرها، لذلك اليوم ندعم توجد هذه اللجنة ونأمل أن تؤخذ هذه الملاحظات بنظر الاعتبار وأيضا ان يتم تعضيدها بآراء المختصين في هذا المجال من وزارة العلوم والتكنلوجيا ومن المختصين في مجال الأشعاع النووي لكي تخرج هذه الاتفاقية بما يضمن حق العراق.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

شكرا للجنة العلاقات الخارجية ونرجوا اكمال ما بذمتهم من قوانين خلال جلسات المجلس القادمة.

ترفع الجلسة الى يوم الخميس القادم.

(رفعت الجلسة الساعة ٣:٤٤) عصراً